

بيان

تنفيذا لقرارات المجلس الوطني للاتحاد الوطني للمتصرفين المغاربة المنعقد في دورته العادية الرابعة بالرباط يوم 02 مارس 2013، وأمام استمرار الحكومة في نهج سياسة الصمت واللامبالاة تجاه مطالب هيئة المتصرفين، و أمام تزايد تردي الأوضاع المادية والمهنية لهذه الهيئة، ونظرا لإغلاق الحكومة لقنوات التواصل والحوار مع الاتحاد الوطني للمتصرفين المغاربة وما يوجب هذا الموقف من سخط و غضب عارمين لدى عموم المتصرفات و المتصرفين، فإن المكتب التنفيذي للاتحاد، إذ يعلن رفضه للتمييز بين أطر الدولة ولسياسة الكيل بمكيالين ويستنكر التعاطي الحكومي السلبي غير المسبوق مع ملف المتصرفين، يعلن ما يلي:

-إصرار الاتحاد الوطني للمتصرفين المغاربة على مواصلة الاحتجاج بكل الوسائل المشروعة حتى تحقيق مطالبه العادلة:

- تسطير برنامج نضالي يتضمن الخطوات الاحتجاجية التالية :

■ **خوض إضراب وطني يوم الخميس 04 أبريل 2013** مع تنظيم وقفة مركزية أمام وزارة الوظيفة العمومية وتحديث

الإدارة ووقفات جهوية وإقليمية أمام الولايات والعمالات تعلن عنها المكاتب الجهوية والإقليمية؛

■ خوض أشكال نضالية أخرى سيعلم عن تاريخها لاحقا وهي:

-تنظيم قافلة احتجاجية بالسيارات و طنبا و جهويا ؛

-تنظيم وقفة احتجاجية أمام مقر البرلمان ؛

-تنظيم مسيرة الغضب الوطنية الثانية في اتجاه مقر رئاسة الحكومة.

وبالموازاة مع هذه المحطات سيقوم المكتب التنفيذي بإجراءات نضالية تتمثل في:

-توجيه رسائل فردية موقعة من كل متصرفة و متصرف إلى رئيس الحكومة سيحدد شكلها لاحقا:

-مراسلة المنظمات الحقوقية الوطنية و الدولية؛

-توقيع عريضة المطالبة بفتح الحوار مع الاتحاد الوطني للمتصرفين المغاربة من المتصرفات و المتصرفين بالإدارات

العمومية و الجماعات الترابية و المؤسسات العمومية و إرسالها إلى رئيس الحكومة؛

-دعوة المتصرفات و المتصرفين إلى سحب أرصدهم و روايتهم من البنوك في نفس اليوم من كل شهر، سيحدد تاريخ هذه

العملية لاحقا.

هذا، و يحتفظ الاتحاد الوطني للمتصرفين المغاربة بحقه في مقاضاة الحكومة بشأن الاقتطاعات غير القانونية عن الاضراب

وبشأن الضرر الذي يلحق المتصرفين من جراء سياسة التمييز التي تنهجها.

وبهذه المناسبة، يدعو المكتب التنفيذي المكاتب الجهوية و الإقليمية للاتحاد و سائر المتصرفات و المتصرفين بالإدارات العمومية

و الجماعات الترابية و المؤسسات العمومية و الغرف المهنية إلى التعبئة و الانخراط المكثفين من أجل إنجاح هذا البرنامج . كما

يجدد دعوته إلى جمعيات المتصرفين المهنية و القطاعية و الجمعيات الفئوية و كذا التنظيمات النقابية المركزية و الفئوية و الهيئات

الحزبية و الحقوقية المناضلة إلى دعم نضال هيئة المتصرفين و مساندة قضيتها العادلة.

كما يدعو الحكومة مجددا إلى الاستجابة لمطالب لهذه الهيئة على غرار فئات أخرى (المنتدبون القضائيون-المهندسون-الأطباء-

موظفو مجلس المستشارين...) وفق مبادئ المساواة و تكافؤ الفرص و العدل و الإنصاف التي يناهز بها الدستور الجديد و المواثيق

الدولية.



الرباط في 12 مارس 2013